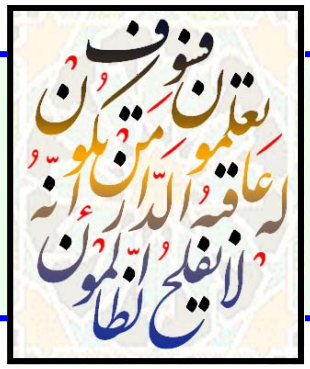

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 291 أبريل 2007 ، ربيع الأول - ربيع الثاني 1428

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

في رحاب انتفاضة مباركة واعدة ضد الاستبداد والظلم

يزداد الوضع البحريني الداخلي تعقيدا مع تعدد الطروحات والمبادرات لمواجهة الانقلاب الخليفي ضد أهل البحرين وحقهم في الشراكة السياسية الحقيقية. الوضع اليوم لم يعد كما كان قبل ستة اعوام عندما سعى الحكم لايهام الناس بانه قد أصلح نفسه وتخلى عن اثوابه السوداء البالية. لم يستمر الوهم طويلا، فما هي الا بضعة شهور حتى اتضحت حقيقة مشروع عائلة آل خليفة الذي هو الأخطر منذ احتلالها البلاد في 1783. فمنذ ان قام الشيخ حمد بتمزيق وثيقة العهد بين عائلته وأهل البحرين، لم يعد هناك مرجعية متفق عليها بين الطرفين، وتحول الخلاف الى حرب وجود بينهما. أهل البحرين أدركوا الآن ان الشيخ حمد حاربهم، وما يزال يحاربهم، بسلاحين: سحب الاعتراف بوجودهم كشريك سياسي، وقد اتضح ذلك بالغاء الدستور العقدي وفرض دستوره الخاص، واستبدال أهل البحرين الأصليين (شيعة وسنة) بغيرهم من الاجانب. هذه الحقائق تزداد وضوحا في اذهان المواطنين بشكل تدريجي، وكلما ازدادت وضوحا ازداد الغضب الشعبي عمقا وسعة. وجاءت تقارير البندر لتؤكد لهم، بما لا شك فيه، خطر المشروع الخليفي وضرورة دحره بكافة الوسائل لان نجاحه يعني القضاء على اهل البحرين: وجودا وحقوقا.

ثمة مظاهر عديدة لهذه الصحوة الشعبية المباركة: اولها حالة التمرد النفسية والسياسية ضد العائلة الخليفية، وتعمق مشاعر رفض هيمنتها بشكل لم يسبق له مثيل. المواطن البحريني اليوم لم يعد يحتمل وجودها على رأس الحكم، برغم ما يسعى البعض لاظهاره من ولاء و "تذاك" لأهداف سياسية او مادية. واصبحت الشعارات التي ترفع ضدها، سواء في المسيرات ام الاعتصامات ام الكتابات في المواقع الالكترونية ام الشعارات الحائطية، غير محدودة في استهدافها العائلة الخليفية ورفض حكمها واستبدادها. وأصبح الشيخ حمد يمثل، في نظر غالبية اهل البحرين، أسوأ حاكم عرفته البلاد منذ الاحتلال الخليفي لأسباب عديدة، واصبح يمثل تجسيدا عمليا لنقض العهود والمواثيق والاستبداد المطلق الذي لا يعترف بوجود اهل البحرين وحقهم في تحديد مصيرهم.

وكثيرا ما شبهه الكتاب بالاحتلال الامريكي الذي سعى في بداية الامر لفرض دستوره الخاص على الشعب العراقي، لولا اصرار المرجعية الدينية هناك على رفض اي دستور لا يكتبه شعب العراق. وحيث ان دستور الشيخ حمد كتبه مرتزق مصري (رمزي الشاعر) ولم يحظ باستفتاء شعبي، فقد اصبح في نظر المواطنين، تعبيرا عن عقلية الاحتلال لدى الشيخ حمد وعصابته. وما الاعتصامات والتظاهرات التي عمت البلاد في الاسابيع الاخيرة بدون توقف، برغم الارهاب الخليفي الذي يمارس ضدها، الا مؤشر لعمق مشاعر الرفض لهذه العقلية.

ومن مظاهر هذه الصحوة الشعبية توسع دائرة المعارضة، وفقد الاجراءات الخليفية فاعليتها في تحييد المشاعر الوطنية. كان الحكم يسعى لايهام الجماهير والرأي العام في الخارج بوجود اصلاح سياسي وديمقراطية، وذلك من خلال السماح بانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى. ولكن ثبت الآن ان المواطنين لم ينخدعوا بتلك اللعبة، ولم يعد لديهم اية ثقة بالمجالس الصورية التي يشكلها النظام ويحاول اغراء اعضائها بالرواتب العالية والمخصصات المتميزة والوجاهات المفتعلة. وعندما حاول بعضهم لتمرير مشروع "الميليشيات الشعبية" لمواجهة المناضلين، انبرى له المواطنون انفسهم وأفشلوا الخطة، ورفضوا مشروع "كل مواطن خفير (جاسوس)". لقد فشل المشروع "الانتخابي" الخليفي قبل ان يبدأ لان المواطنين الذين اكتووا بنيران الظلم والاضطهاد،

التتمة صفحة (8)

* إستمرت المواجهات بين الشباب الرافض لبقاء إخوانهم في سجون آل خليفة و مرتزقة النظام من رجال الشغب الأجانب ، فمع بقاء أكثر 10 معتقلين في السجون الخليفية خرجت مظاهرات بشكل يومي وخصوصا في مناطق الديه والسنابس وأبو صيبع والسهلة الجنوبية . وقد واجهت القوات المرتزقة المتظاهرين العزل بالرصاص المطاطي والمسيلات الدموع المنتهية الصلاحية والخانقة .

* عقد وفد مركز البحرين لحقوق الإنسان الزائر لواشنطن سلسلة لقاءات شملت الكونغرس الأميركي وعددا من مراكز البحوث والمنظمات الأميركية المهتمة بالديمقراطية وبعض المراكز الإعلامية.
وكان الوفد المكون من رئيس المركز عبد الهادي الخواجة ونائبه نبيل رجب ورئيس مركز الخليج لتنمية الديمقراطية "مواطن" صلاح البندر قد عقد ندوة حول الإصلاحات الديمقراطية في البحرين في معهد "انتربرايز" في واشنطن، وشهدت حضورا كبيرا من جانب مسؤولين أميركيين وباحثين ووسائل إعلام أمريكية وعربية.
كما تم الحديث عن القضايا التي ذكرها تقرير البندر والمتعلقة بالتمييز الطائفي (سياسة الابارتهايد الطائفي) والتجنيس الهادف لتغيير التركيبة السكانية للبحرين والتمهيش وتراجع الإصلاحات في البلاد.

*صرح اللواء عبداللطيف الزياني رئيس الأمن العام في مقابلة بجريدة الأيام أن قوات الشغب لا تستخدم الرصاص المطاطي ضد المتظاهرين ، وأن ما يراه الناس هو العلب الفارغة لمسيلات الدموع وأن الشرطة تستخدم فقط مسيلات الدموع .
الشباب قام بجمع قليل من بقايا الرصاص المطاطي بعد مظاهرة واحدة في السنابس تكشف زيف إدعاء رئيس الأمن .

اللجنة الدولية لمناهضة التمييز تنتقد حكومة البحرين

اللجنة الدولية تطالب بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان
وتنتقد قانون الجمعيات السياسية
وتتساءل عن اعتقال نشطاء حقوق إنسان وإجراءات حماية عاملات المنازل

نشرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بمراقبة تطبيق الاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز العنصري تقريرا صحفيا يغطي أعمالها يوم 5 مارس 2006 حيث استمعت في ذلك اليوم إلى تقرير خبير اللجنة المعني بتابعة ملاحظات وتوصيات اللجنة إلى الدول الأعضاء بالاتفاقية. وقد جاء في التقرير بان لجنة المتابعة ومنذ أغسطس 2006 قد استلمت إجابات من ثلاث دول هي فرنسا والبحرين وجورجيا. وجاء في تقرير اللجنة:

"فيما يتعلق بالبحرين، والتي كان قد تم مناقشة تقريرها الدوري في اجتماع اللجنة السادس والستين، كانت اللجنة قد طلبت في توصياتها النهائية معلومات تتعلق بتطبيق الاتفاقية في أربعة مجالات. فقد أوصت بان تؤسس البحرين لجنة وطنية لحقوق الإنسان بما يتوافق مع مبادئ باريس، وان تشجع البحرين تأسيس ونشاطات المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال الاندماج، ولزوم اتخاذ خطوات لمنع ومعالجة المشاكل الخطيرة التي تواجهها النساء الأجنبيات العاملات في المنازل، وضرورة أن يتمتع الجميع وبدون تمييز بحق العمل والسكن الملائم والضمان الاجتماعي بشكل متساوي.

"في خطاب الحكومة الجوابي للجنة، لم تحدد البحرين خطوات محددة، ولكنها لجأت للإشارة الى التشريعات المتعلقة بتلك المواضيع، أو لمجرد الإشارة إلى أن الحكومة تشجع عمل منظمات المجتمع المدني. وقد عبر السيد كيروم (خبير اللجنة المسؤول عن المتابعة) عن شعوره بأن الإجابات لم تقدم معلومات واضحة فيما يتعلق بالمجالات المثيرة للقلق. ففيما يتعلق بمساندة منظمات حقوق الإنسان فان على اللجنة أن تستقصي حول قانون الجمعيات السياسية لعام 2005 ، والذي يعتبر مقيدا للحريات بشكل مفرط، وان يتم طلب معلومات بشأن اعتقال ناشطي حقوق إنسان في يناير 2007. أما فيما يتعلق بعاملات المنازل فانه يمكن للجنة أن تطالب بالخطوات التي تم اتخاذها وخصوصا لضمان بأن التشريع القائم يحمي العملات في وخصوصا فيما يتعلق بدين الاسترقاق، وسحب جواز السفر، والاغتصاب والاعتداءات الجسدية.

وكان وفد من مركز البحرين لحقوق الإنسان قد اجتمع في جنيف بالخبراء أعضاء اللجنة الدولية لمناهضة التمييز العنصري، حيث قدم المعلومات المستجدة المتعلقة بالمواضيع الأربعة المثيرة لقلق اللجنة، وكذلك تعليقات المركز على إجابات الحكومة البحرينية، وكان ذلك في يوم 28 فبراير 2007 قبيل عرض اللجنة لإجابات الحكومة والتعليق عليها. وقد استمع الخبراء أعضاء اللجنة الدولية إلى عرض مفصل قدمه عبدالهادي الخواجة ونبيل رجب حول المستجدات المتعلقة بتوصيات اللجنة الدولية المتعلقة بالبحرين.

وقد تم التركيز في المناقشات بشكل خاص على التمييز الطائفي، حيث تم التعرض بالتفصيل إلى المستجدات المتعلقة بالتجنيس السياسي، والفصل الجغرافي الطائفي المتصل بمنع الاستملاك في مناطق معينة، والتهميش السياسي في العملية الانتخابية والوظائف العامة، والتمييز المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية خصوصا البطالة والسكن. كما تم وبشكل مفصل عرض محتويات تقرير البندر، وردود فعل الحكومة السلبية تجاه التحقيق بشأنه، وقيامها بملاحقة من يقوم بنشره.

ويأتي موضوع التمييز الطائفي ضمن أربعة مواضيع أساسية أعطتها اللجنة الدولية أولوية في المتابعة مع حكومة البحرين. حيث طلبت قبل عامين من حكومة البحرين توفير معلومات عاجلة بشأنها، والمواضيع هي:

1. التمييز الذي يتعرض له أفراد بعض المجموعات وخصوصا الشيعة
2. افتقاد البحرين إلى لجنة وطنية لحقوق الإنسان
3. الافتقاد إلى المنظمات والحركات العاملة في مجال محاربة التمييز، وإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان
4. أوضاع العمال الأجانب وخصوصا خدم المنازل.

وقد علق المركز بأن افتقاد البحرين إلى لجنة وطنية يمكنها متابعة تنفيذ الاتفاقية، و إغلاق وملاحقة مركز البحرين لحقوق الإنسان وهي الجهة الوحيدة التي دأبت على العمل مع المنظمات الدولية فيما يتصل بمواضيع الاتفاقية، يضاف إلى ذلك عدم استجابة حكومة البحرين لتوصية اللجنة الدولية بالإعلان عن تفعيل المادة 14 من الاتفاقية والتي تسمح للجنة الدولية بتلقي الشكاوى من الأفراد والمجموعات، تكون البحرين خالية من وسائل المراقبة وتقديم التقارير من جهات محايدة أو غير حكومية مختصة.

وقد اهتم الخبراء بشكل خاص بالتفاصيل المتعلقة بملاحقة أعضاء مركز البحرين لحقوق الإنسان منذ مشاركتهم في اجتماعات اللجنة الدولية في مارس 2005، حيث أوصت اللجنة في ذلك الوقت وفد حكومة البحرين بضمان سلامة أعضاء مركز البحرين لحقوق الإنسان بعد رجوعهم إلى بلدهم. وقد قدم وفد المركز وثائق وتقارير مفصلة عما تعرض له رئيس المركز ونائبه وأعضاء آخرين من اعتداءات بدنية وتوقيف وملاحقات قضائية خلال العامين المنصرمين. وتم تقديم تقرير مفصل عن جميع ذلك أصدرته الاسبوع الماضي منظمة هيومات رايتس فيرست الأمريكية.

كما تم التطرق أيضا إلى مواضيع أخرى بشأن تطبيق الاتفاقية حيث عرض ممثلو المركز فشل الحكومة خلال 16 عاما - منذ توقيع الاتفاقية عام 1990- في الاستجابة إلى توصيات أساسية قدمتها اللجنة الدولية، من بينها واجب الحكومة في اتخاذ إجراءات تشريعية وقضائية وقانونية و إدارية لتنفيذ بنود الاتفاقية، و إحجام الحكومة عن تقديم معلومات تتصل بالتركيبة الديمغرافية للسكان والمتعلقة بالعرق والعنصر والسلالة واللغة والدين و الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لهذه المجموعات. كذلك فشل الحكومة في تضمين مبادئ الاتفاقية بشكل واضح في القوانين والمراسيم والتشريعات كما أوصت اللجنة.

بيان صحافي صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان – 15 مارس 2007

البحرين: اتهام الحكومة بشن حملة على المعارضة

أصبح رئيس ونائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، العضو المؤقت بآيفكس، آخر ضحايا حملة الحكومة لقمع المعارضة.

ففي 14 مارس، استدعي نائب رئيس المركز، نبيل رجب، للمثول أمام المحققين الجنائيين في قضية أقامها عليه موظف بوزارة الصحة. ويعتقد المركز بأن التحقيق وما يمكن أن يترتب عليه من اتهامات جنائية إنما هو جزء من محاولات الحكومة لإسكات النشطاء الذين يقومون بالدعاية للتقرير المعروف باسم "بندر جيت"، والذي ذكر أسماء موظفين من وزارة الصحة يتلقون أموال من موظف حكومي كبير لإقامة منتديات إلكترونية مناهضة للشيعة.

ويستشهد التقرير، الذي أعده صلاح البندر من مركز الخليج للتنمية الديموقراطية بلندن، بوثائق حكومية تكشف عن شبكة من كبار موظفي الحكومة تعمل من أجل الإبقاء على القمع الاقتصادي والسياسي للأغلبية الشيعية في البحرين وحرمانها من حقوقها القانونية. وكان البندر قد أبعد عن البحرين الخريف الماضي بعد تسليمه التقرير لأجهزة الإعلام، وحظرت محكمة الجنايات العليا نشر أي أخبار أو مناقشات بشأن التقرير.

وفي قضية مماثلة، يواجه رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، عبدا الهادي الخواجة، واثنين من النشطاء الذين واصلوا إثارة فضيحة بندر جيت، اتهامات جنائية تصل عقوبتها إلى السجن لمدة 15 عاما. وقد قامت الحكومة بحجب المواقع والمدونات التي تتناول الفضيحة، ومن بينها موقع المركز، داخل البحرين. وقد حلت الحكومة المركز نفسه في 2004، لكنه استمر في العمل كمنظمة غير حكومية لحقوق الإنسان.

وبعد مشاركة رئيس المركز والبندر في ندوة للمعهد الأمريكي للاستثمار بمدينة واشنطن في فبراير، اعتبرت افتتاحية لـ "جلف ديلي نيوز" الاجتماع عملا من أعمال التآمر والخيانة. وفي 19 فبراير، أثنى رئيس وزراء المملكة علنا على الافتتاحية.

http://www.ifex.org/fr/content/view/full/81443/

تقرير حقوق إلإنسان لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 عن البحرين

تحدث التقرير عن تشكلية الحكومة والحكم في البحرين وقال أن الحكم ملكي يعين فيه الملك حمد رئيس الوزراء وهو عمه ، وباقي الوزراء ، ويحتل من التشكيلة الوزارية من العائلة الملكة أكثر من نصفها وفي الوزارات السيادية .

وأشار التقرير إلى أن الدستور الحالي المعمول به جاء نتيجة صياغة الحكومة ، وفيه يرأس الملك السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

وبين التقرير إلى أن المواطنين لا يستطيعون تغيير الحكومة ، وأن هناك قيود كبيرة على حركة مؤسسات المجتمع المدني من قبيل حرية التعبير والتجمع والمظاهرات وبعض الاعمال الدينية ،وهناك تقارير تتحدث عن إنتهاك للقضاء لحقوق المرأة وتجارة الافراد .

وتحدث التقرير عن عدم تقديم أي من المسؤولين المتهمين بإنتهاك حقوق الإنسان بسب وجود قانون يحمي هؤلاء ، كما وأن الجدل مازال مستمر في قضية تعويض ضحايا التعذيب .

واشار التقرير إلى صعوبة معرفة الفساد الموجود في وزارة الداخلية والدفاع بسبب عدم الشفافية في معرفة الميزانية .

وتحدث التقرير عن القضاء ومن أنه تابع للسلطة التنفيذية وليس مستقل وان الملك يعين القضاء وهو يرأس القضاء الأعلى .

وأشار التقرير عن حرية الرأي والنشر الى أن الحكومة أغلقت أكثر من 21 موقع الكتروني .

كما تحدث التقرير عن إعتقال محمد السهلاوي وحسين الحبشي في 16 نوفمبر المتهمين بتوزيع منشورات تدعو لمقاطعة الانتخابات البرلمانية ، وأن النيابة في صدد تقديمهم للمحاكمة . وتحدث عن قانون النشر الذي مازال مجمد والمحتوي على عقوبة السجن للصحفيين ومن ينتقذ الملك أو يثير امور تخص أمن الدولة أو يصرح للخارج بدون أن يأخذ إذن من وزير الاعلام .

وتحدث التقرير عن تقرير د.صلاح البندر المستشار في وزارة شئون رئيس الوزراء ، وكيف أنه تم إبعاده واتهامه بالاستيلاء على وثائق حكومية. وقد اصدرت المحكمة حكم بمنع الحديث والنشر في الصحف عن تقرير صلاح البندر.

كما تحدث التقرير هناك منع من الحديث عن العائلة الحاكمة وعائلة آل سعود في السعودية والحديث عن الطائفية او عن القضاة في الجرائد المحلية .

واشار التقرير إلى حكم المحكمة النهائي لغلق مركز حقوق الانسان ، والتهديد بأخذ اجراءات قانونية ضد اعضاءه الذين مازالوا يمارسون نشاطهم الغير قانوني .

كما أشار التقرير إلى منع ندوة حق وهي منظمة غير مرخصة تدعو لمقاطعة الانتخابات

وتحدث التقرير عن التمييز ضد الشيعة وان السنة يتم تعينهم في المواقع الحساسة ، والشيعة لا يتم توظيفهم في الأمن والدفاع .

كما اشار التقرير إلى مخاوف المعارضة من استمرار التجنيس لتغير نسبة الشيعة ، وخصوصا التجنيس في قوات الأمن من الدول الأجنبية .

وتحدث التقير عن الانتخابات البرلمانية حيث لم تسمح الحكومة الى منظمات خارجية للمراقبة وسمحت فقط لبعض الجمعيات من الداخل .

كما اشار التقرير إلى عدم وجود قانون يعطي الحق للمواطن الوصول للمعلومة في الدوائر الحكومية .

كما تحدث التقرير عن نشاط مركز حقوق الإنسان واستمرار أعضاءه في كتابة التقارير حتى بعد إغلاق المركز .

- نص التقرير بالموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية

http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2006/78850.htm

نزيف آخر للمواطن عبر قانون التأمين ضد التعطل

عبدالجليل السنكيس
21 مارس 2007م

صدر بتاريخ 22 نوفمبر 2006م (3 أيام قبل الانتخابات النيابية الصورية السابقة) مرسوم بقانون رقم 78 لسنة 2006م بشأن التأمين ضد التعطل [1]، وهو يمرر هذه الأيام من قبل مجالس البصم. وهو - أي التأمين ضد التعطل- أحد المطالب الثلاثة الذي طالبت به هيئة العاطلين ومحدودي الدخل، ودخلت في مماحكات ومواجهات أمنية من أجل تحقيق مطالبها. ولن ندخل هنا في جدل ماهية من طالب بالتأمين وضغط من أجل أن يرى النور، ولكننا سوف نسلط الضوء على جنبة واحدة فقط - لا غير- في هذا المرسوم الذي أريد له أن لا يناقش أو يتحاور بشأنه، فلقد صاغته وزارة العمل- بالاستعانة بالخبراء الاكتواريين!، والإطلاع على خبرات الدول المتقدمة في هذا الشأن. وهذا هو يصدر بمرسوم، ولا يستطيع أعضاء مجالس الشورى- المنتخب أو المعين- إلا البصم عليه، وإن علا صراخهم ومزايداتهم. وكيف لا، وهو يصب في المصلحة الوطنية؟!!! ا لنقطة التي نريد تسليط الضوء عليها هو الفصل الثاني من المرسوم، إنشاء وتمويل الحساب- المواد 4و 5 و6 ومن ثم ربط ذلك بالفئات المشمولة بالتأمين والمذكورة في المادة 2. فدعونا نذكر هذه المواد لتفسير أين يقع "نزيف المواطن" الذي ذكرناه في العنوان.

المادة الرابعة من القانون والخاصة بإنشاء الحساب فتقول بأن:"يتم إنشاء الحساب ضمن صندوق التأمينات الاجتماعية كفرع للتأمين ضد التعطل، ويكون الحساب مستقلاً عن الحسابات الأخرى".
وهذه أول طامة، كون هذا الصندوق محل استنزاف لتوفير المواطنين وقد ثبت تعرضه للخسارة والإفلاس لأسباب عديدة في مقدمتها الفساد الإداري والمالي الذي أضاع لحد الآن ملايين الدنانير من أموال المواطنين الذين يبدو بأنهم لن يجدوا ما يعتاشون عليه حين حلول موعد تقاعدهم، كما صرح به المسئولون والمراقبون في أكثر من موقع. فهذا الحساب- كما هي الحسابات الموجودة في هذا الصندوق- سوف تكون معرضة للنهب والسرقة المقننة ولو بعد حين. فكيف سيطمئن المواطنون البحرينيون بأن أموالهم في أمان، ولازال أثر تضييع وتبخر مدخرات العمر ماثلة للعيان، هذا إن لم تكن قد تبخرت حقاً!!

أما المادة الخامسة من هذا القانون بمرسوم، فتقول بأن موارد الحساب تتكون مما يلي:

1- الاشتراكات الشهرية المنصوص عليها في المادة (6) من هذا القانون.

2- المبالغ الإضافية والفوائد المستحقة في حالات التأخير.
3- الهبات والإعانات – المشروطة وغير المشروطة – التي يقبلها مجلس الإدارة.
4- الأرباح الناتجة عن استثمار أصول الحساب وأي دخل آخر ينتج عن أنشطته.
5- ما تخصصه الدولة للحساب من اعتمادات.

لنا وقفة كبيرة مع الاشتراكات الشهرية عندما نستعرض المادة السادسة، ولكن ما هي الهبات والإعانات المشروطة التي يمكن أن يقبلها مجلس الإدارة؟ عجيب أن تكون هناك هبات وإعانات مشروطة لحساب دعم التأمين. وكيف يعطى الحق لمجلس الإدارة تعريض هذا الحساب لأي اشتراطات، قد لا تعود عليه بالنفع والفائدة؟ ومن سيقوم بمراقبة مجلس الإدارة على قراراته الخاصة بأموال المواطنين؟ ألم يثبت الحال في أن ضياع المال العام في صندوقي الهيئتين كان بسبب آلية وسوء اتخاذ القرارات بما أفضى لسرقات مقننة يدفع المواطن ثمنها؟ فكيف نعاود استخدام نفس الآلية، وعنوان "ثقوا بنا، وسنتكفل بمستقبل أموالكم"، و"لا تقلقوا، فأموالكم في أيد أمينة". أعتقد أن هذه المادة مرنة تسمح لإمكانية استلاب أموال المواطنين بطريقة ذكية وباستخدام التسهيلات الموجودة في القانون. لا يمكن القبول بأي اشتراطات لأي هبات وإعانات لأن ذلك مصدر فساد وتسريب للمال، بطريقة غير مباشرة.

الطامة الكبرى هي في المادة السادسة من القانون التي تحدد نسب الاشتراكات وتقول بأن تسدد اشتراكات التأمين ضد التعطل على النحو التالي:

1- 1% من الأجر يدفعها المؤمن عليه شهرياً.
2- 1% من أجور المؤمن عليهم يدفعها صاحب العمل شهرياً، ويتحمل صندوق العمل سداد حصة أصحاب العمل عن المؤمن عليهم العاملين في القطاع الأهلي.
3- 1% من أجور المؤمن عليهم تدفعها الحكومة شهرياً.

ويمكن أن نتفهم أن يشارك صاحب العمل نسبة 1%، ونتوقع أن تدفع الحكومة أكثر من 1% من أجر المؤمن عليهم، ولكننا لا نستطيع هضم أن يطلب من جميع المواطنين (الموظفين والعمال بغض النظر عن دخلهم) أن يدعموا مادياً ولو بنسبة قد تبدو عند البعض نسبة بسيطة- وسوف نأتي لهذه النقطة لاحقا. فميزانية البحرين ليست مؤسسة بشكل علني على نظام الضرائب، وإن وجدت مواطن لدفع الضرائب بصور مختلفة يتجاوز عددها عشرة؛ في البلدية، والإسكان، والكهرباء والماء والجوازات (جهاز المعلومات) وإدارة المرور ومكاتب التوثيق والسجل العقاري وغيرها من المؤسسات التي تأخذ ضرائب، تسميها الحكومة رسوم، إزاء تقديم خدمات إلزامية وملزمة على المواطن. وعليه اشتراط أن يساهم المواطن الموظف المؤمن عليه في حساب التأمين هو أمر في غاية الغرابة لذوي الألباب، ولكنه أمر متوقع من النظام الذي اعتاد أن يدور المسئولية، بحيث يدفع الآخر تكلفتها وهو يستلم المدح والمديح. وهذه قصة الصناديق الخيرية – التي تجاوز عددها 40- في بلد النفط والغاز والصناعة تصدح عالياً وتعبر عن تخلي النظام عن مسئوليته تجاه المواطنين العوز والمحرومين وإلقاءها على أكتاف المواطنين الآخرين. نقدر عالياً عطاء أصحاب الأيادي البيضاء التي تدعم الصناديق الخيرية مادياً ومعنوياً وبشرياً، ولتخسأ الأيادي التي تحاول مضايقتها ومحاصرتها.

إن الاشتراك في هذا الحساب أمر إلزامي لا يمكن لأحد أن يمنعه أو يعترض عليه، فلا يوجد خيار، وسوف يخصم من الراتب كما هو الضمان الاجتماعي، ولا حول للموظف العامل ولا قوة. فلا يستطيع الرفض أو التدخل لمنع الاستقطاع. ولكننا فوق ذلك نتساءل عمن سيكون الوقود الحقيقي لهذا البرنامج- من المواطنين- الذي سوف يحصد النظام فوائده. فبحسب المادة الثانية من القانون عن الفئات المشمولة بالتأمين ضد التعطل: يسري التأمين ضد التعطل طبقاً لأحكام هذا القانون على الفئات التالية:

1- الموظفين المدنيين العاملين لدى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة الذين تشملهم أحكام التأمين عن إصابات العمل طبقاً لأحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة.
2- عمال القطاع الأهلي الذين تشملهم أحكام التأمين عن إصابات العمل طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي.
3- الباحثين عن عمل لأول مرة.

إذن، سيتكفل الموظفون المعرضون للتعطل- الموظفين المدنيين وعمال القطاع الأهلي دفع نسبة من راتبهم لرفد حساب التأمين ضد التعطل، وفوق كل ذلك طبعاً، سوف يخصم من الحساب مقدار 7% من الإيرادات السنوية لتحمل مصروفات إدارة الحساب، وهو أمر آخر مثير للتساؤل ومصدر لتسريب المال العام

التتمة صفحة (5)

نزف آخر للمواطن

التتمة من صفحة 4

بطريقة مقننة، كما حصل ويحصل في الهيئتين- الصندوق والتأمينات.

ونحن نسأل، من سيتعرض للتعطل بحيث يلزم بدفع نسبة من راتبه لحين تقاعده، سواء تعرض للتعطل أم لا، وهذا أمر آخر؟

نعتقد أن هناك ثلاث طبقات ليست معرضة للتعطل، وهي لن تدفع أي نسبة من دخلها الشهري أو السنوي. (لن نتحدث عن العسكريين، فلنا معهم قصص مثيرة في المستقبل)

- **الطبقة الأولى:** أفراد العائلة الخليفية الذين يستلموا راتباً منذ ولادتهم، ناهيك عن العطايا والهبات وحقوق "حكم العائلة لشعب البحرين". فأولئك غير مسئولين أو معنيين بحاجات المواطنين، فهم طبقة خاصة، تأخذ (عذراً تُعطى) ولا تَعطي. فلا يدفعوا فواتير (أبيال) ولا رسوم- ضرائب غير مسماة- كبقية المواطنين.

- **الطبقة الثانية:** الوزراء – والمستشارون- الذين يكرمهم النظام بأن لا يغير من العطايا والميزات لهم حتى بعد خروجهم من الوزارة.
- الطبقة الثالثة- وهي طبقة جديدة- أعضاء مجالس البصم الشورويون (معينون ومنتخبون) فبعد انتهاء مهمتهم أو دورتهم، فإما أن يدخلوا في تجارة أو ينالوا موقعاً متقدماً أو أن يضمن لهم راتب تقاعدي مجزي.

سيكون المواطنون العاديون، سواء كانوا في بعض مواقع إدارية ذات مردود مالي مجز، أو ممن لا يكفي راتبه لأن يعيش صاحبه وممن يعيل (ممن لا يتجاوز راتبه 200 دينار شهرياً). ولكن كم عدد الذين دخلهم عال مقارنة ببقية أفراد الشعب؟ البحوث شبه الرسمية تؤكد أن أكثر من 53% من شعب البحرين يعيش تحت خط الفقر، أقل من 200 دينار شهرياً ويعيش بإعانات الصناديق الخيرية التي ترعى أكثر من 33 ألف عائلة بحرينية. هناك ثلة من المواطنين- تحسب من الطبقة الوسطى والمتاخمة لحدود الطبقة العليا- ممن رواتبهم عالية تتجاوز 1000 دينار في الشهر، وأولئك ليسوا معرضين لأي تداعي سلبي من التعطل، لأنهم قد بنوا لهم مستقبل مضمون. والبقية الباقية رواتبهم بين 200-1000 دينار.

فإذن وفوق كل الضرائب – غير المسماة- هناك استنزاف آخر للمواطن ليرغم على المساهمة في رفع الالتزام على النظام تجاه المواطنين- خصوصاً المحرومين وذوي الدخل المحدود- من خلال الدعم الإجباري لمشروع التأمين ضد التعطل. بل تتعداه لتلميع صورة النظام وإبرازه وكأنه يسعى بشكل حقيقي لفك ضيق المواطنين وعوزهم- الذي تسبب النظام فيه أصلا- بشكل مباشر وغير مباشر.

ما هو الحل إذن؟ وما هي المصادر التي من المفترض أن تساهم في حساب التأمين ضد التعطل، إذا لم يساهم الموظف والعامل في ضمان تعطله؟
لا نتكلم هنا بقصد المناكفة السياسية، فلقد أشرنا في أكثر من موضع لبعض الحلول، ولكن النظام يأبى إلا أن يذل ويفقر المواطن قدر الإمكان، لضمان ولاءه. موضوع التأمين ضد التعطل أمر مهم جداً ويحتاج لعناية وجدية. أما ما طرح من خلال هذا القانون، لا يسهم في إشراك عناصر مهمة – تستفيد من ثروة البحرين ولا تعطي المواطنين- في رد الاعتبار للوطن من خلال مساهمتها. وكأن النظام يعاقب المواطن بمشكلة البطالة والتعطل التي يتحمل هو- النظام- المسئولية الكبرى وراءها، ولن نفيض في ذلك كثيراً.

ولكن لو كان بيدنا القرار، لاستفدنا من التجارب الدولية استفادة حقيقية، ونظرنا لمساهمة الجهات الآتية أسماءهم في المشروع بدلاً من المواطنين:

- الشيخ حمد والشيخ خليفة والشيخ سلمان الذين تتجاوز أملاكهم مليارات الدنانير من هذه الأرض وموارادها (النفط، الأراضي البرية والبحرية، المشاريع الكبرى). فكم سيؤثر عشرات، وحتى مئات الملايين من أملاكهم البليونية؟ هذا أقل ما يتوقع منهم في هذا الصدد.
- أفراد العائلة الخليفية التي تستلم في حساباتها مدخولات من ثروة الوطن، من يوم ولادتها، دون أن تساهم في دعم أي مشاريع لخدمة المواطنين، كما أنها معفاة من الرسوم وأي ضرائب غير مسماة.
- الوزراء والمستشارون والموظفون- (القطاع العام والخاص) الذين يتجاوز راتبهم 2000 دينار صافية كل شهر

هناك بدائل أخرى:
جزء من صافي مدخول النفط الذي وصل قيمة البرميل فيه إلى 60 دولار. تجدر الإشارة إلى أن إيرادات النفط تدور حول الأرقام التالية:
- دخل حقل أبوسعفة: أظهرت النتائج النهائية أن دخل حقل »أبوسعفة «تجاوز 9 مليون دولار يومياً. إيرادات حقل »أبوسعفة « يتم بالتقاسم مع المملكة العربية السعودية، حيث يبلغ إنتاجه 300 ألف برميل في اليوم (150 ألف برميل لكل من السعودية والبحرين على حد سواء)، والحسبة عليكم.

- الإيرادات النفطية الأخرى: إضافة إلى ذلك، يبلغ إنتاج حقل البحرين حوالي 37 ألف برميل في اليوم، أي أكثر من مليونين دولار في اليوم. أما عن الغاز، الذي تتجاوز مبيعاته 100 مليون دينار في العام.

الإيرادات غير النفطية
أ- ضرائب ورسوم الإيرادات الجمركية: الأرقام تشير إلى أن الحكومة تحصد أكثر من 150 مليون دينار في العام على شكل ضرائب على الواردات، وحوالي 140 دينار عبارة عن رسوم، وأتعاب إدارية. أما رسوم لقاء منتجات خدمية، وتشمل مبيعات الكهرباء والماء، فهي تجاوز 70 مليون دينار.
ب- عوائد الاستثمارات : تتجاوز قيمة عوائد الاستثمارات والأملاك الحكومية 70 مليون دينار. المعروف أن الحكومة تمتلك أسهما في الكثير من المؤسسات المحلية والشركات الأجنبية .
ج- الإعانات: تقليديا تحصل البحرين على مساعدات من دول في مجلس التعاون الخليجي- الإمارات والكويت والسعودية- تتجاوز إعانتهم 50 مليون دينار.

3. **موارد أخرى:**
أ -جزء من صافي أرباح الفورميلا-1. ألم يقولوا أن مشروع ناجح وله أرباح.
ب -ماذا عن المشاريع الكبرى التي يرعاه النظام عبر شركات أبناء العائلة، مثل شركة درة البحرين، ورفاع فيوز، وتو سيز، وإثمار، وغيرها
ت -جزء من ريع بيع العقارات لغير البحرينيين من أفراد ومؤسسات وشركات
ث -جزء من صافي أرباح الشركات غير البحرينية
هذه بعض الأفكار التي نعتقد بإمكان النظام أن يوفر من خلالها دعماً جيداً للمواطن، ولكن هيهات هيهات، فلا يمكن السماح إلا بمشاريع الإفقار لهذا الشعب وإحداث أكبر قدر من النزيف والإضعاف والتهوين، وليبقى المواطن يلهث وراء لقمة العيش الذي يضطر أن يشرك فيها أخيه المعوز، بينما يحوز إفراد النظام على الحظوة والانتفاع-دون مشاركة- بمصادر الدخل في هذا البلد، من ريع نفطي وغير نفطي، دون وجه حق، ودون رقابة أو حساب.

بهذا يضمن النظام- كما يعتقد- عدم تفرغ الشعب للمطالبة بحقوقه، والالتفات إلى السلب والنهب الذي يقوم به أفراد النظام وزبانيته، من الأرض والبحر والسماء. وتبقى ثلة نفعية متطفلة هي المحمية من أي تعطل ولا تحتاج إلى تأمين – يرعاها وينميها النظام لضمان ولاءها له ومساعدتها له على نشر الفساد- بكل أنواعه- وخلق الطبقية المجتمعية القاتلة. فهل نحن واعون لذلك وماذا نحن فاعلون لوقف نزيف المواطن؟

تنامي العداء للشيعة في العالم العربي
خطط سرية في البحرين

كتب: أندرو هيغنز، وول ستريت جورنال
26 فبراير 2007م:

المحرق-البحرين: في ليلة من ليالي الخريف الماضي، فجأة برزت ملصقات معادية لإيران على جدران البيوت والمساجد في هذه المملكة الخليجية الصغيرة. "الإيرانيون يسعون إلى احتلال بيوتكم، بيوت آبائكم وأجدادكم" كما حذرت هذه الجماعة المجهولة مضيفة: "هل تريدون لهؤلاء أن يحكموكم؟ كلا وألف لا !".

البحرين تعد حليفة هامة لأمريكا ومأوى للإسطول الخامس للبحرية الأمريكية، وقعت بسرعة في وساوس المعادين لإيران. رجال السياسة و الدين والإعلام دخلوا الساحة لتحويل إيران إلى قضية كبرى وذلك أثناء انتخابات لاذعة في نهاية العام.

بدأ كل هذا التحذير الصاخب عندما أقيمت الدنيا على عملية شراء بيت قديم متهالك من قبل نفر قليل من المواطنين البحرينيين الذين يتشاركون مع الشيعة في إيران في المعتقد.

في الوقت الذي يصعد فيه التوتر بين واشنطن وطهران فإن ممارسة التخويف في البحرين تُظهر كيف أن المواجهة السياسية مع إيران عادة ما تكون متزامنة مع إثارة الأحقاد القديمة جدا بين الطائفتين الرئيسيتين للمسلمين (الشيعة والسنة).

غالبية العالم العربي هي سنية بينما إيران الفارسية غالبيتها شيعية. وفي ديناميات خطيرة، فإن المخاوف المشروعة من النوايا الإيرانية كثيرا ما تكتنفها هستيريا متمادية ومحاولات التهويل على يد رجال دين وسياسيين ذوي أجندة وحسابات سياسية.

واشنطن تصور إيران كأمة متآمرة تقوم بتسليح رجال الميليشيات في العراق وترغب في بناء قنبلة نووية وتسعى إلى تدمير إسرائيل. كما أن إيران -لكونها غير عربية- صُوِّرت ولبعض قوتها الإبتداعية بأنها الناوية إلى توسيع رقعتة كيانها وأتباعها الشيعة على حساب المؤسسة السنية في المنطقة من الممالك العربية في الخليج إلى لبنان في المتوسط.

أصبح الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية هو احتواء إيران. ألا أنه بالنسبة إلى هذه الدول إيران هي القضية المحلية الساخنة أيضا. البحرين تحكمها عائلة ملكية سنية يقطنها حوالي 70% من الشيعة، وقد هزتها سلسلة من المصادمات بين متظاهرين شيعة وقوات أمن تحت أمرة سنية.

السعودية قلقة بشأن الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية المنتجة للنفط والمجاورة للبحرين. وللكويت أيضا أقلية شيعية كبيرة، كما أن حكومة لبنان التي يسيطر عليها السنة هي مهددة بميليشيات حزب الله الشيعية.

وحتى تلك الدول التي لا يشكل تواجد الشيعة فيها نسبة كمصر والأردن فإنها قلقة محليا. فبشجب الشيعة والمؤسسة الشيعية هناك يأمل القادة الالتفاف على أقوى منتقديهم وهم الميليشيات الإسلامية السنية الغاضبة على الشيعة كأصحاب بدع. كما أنهم يسعون إلى تلطيخ سمعة حسن نصرالله قائد حزب الله الشيعية وصاحب الأفكار المتطرفة التي هي شبح يطارد القادة السنة ولو أنها تسرّ بعض أتباعهم.

عندما غزت الولايات المتحدة العراق في 2003م كان هناك اعتقادا سائدا بأن الإطاحة بصدام حسين –السني- سوف تؤدي الى بزوغ ديمقراطية متجانسة هناك وفي أماكن أخرى، ألا أن الحرب –بدلا- أججت التوترات الطائفية المكظومة في العراق وأشركت البلاد التي كانت تحت سيطرة أقلية سنية ضد الغالبية الشيعية المضطهدة هناك طويلا. الفوضى العراقية شجعت إيران المجاورة إلى استعرض عضلاتها في العراق وخارج نطاق العراق مما أدى إلى تهييج انفعالات متجذرة منذ قرون لخلافات البلاد الدينية والسياسية والعرقية.

الشيعة البحرينيون يحملون مصابا خلال الصدامات مع قوى الأمن في سنابس جنوبي العاصمة المنامة، 2 فبراير.

لغاية أمد غير بعيد كانت واشنطن تركز على تهديدات سنية مصدرها متمردون سنة في العراق من فلول القاعدة (وهي جماعة سنية)، ولكن في خطابه الرسمي لشهر فبراير حذر الرئيس جورج بوش من التهديد المتمثل في المتطرفين الشيعة الذين "يأخذون التوجيهات من النظام في إيران" مضيفا بأنه أصبح واضحا "بأننا نواجه خطرا متصاعدا" من الميليشيات الشيعية "المتعهدة بالسيطرة على الشرق الأوسط". إن هذا التغيير لأعداء أمريكا يؤكد ما قالته وزيرة الخارجية كونداليزا رايس:"إعادة ترتيب للشرق الأوسط" أي تكاتف لدول يقودها السنة ضد إيران.

بعض خبراء المنطقة يحذرون من أن مواجهة أمريكا مع إيران ستثير التمرد الشيعي وسيدفع بأمريكا باتجاه غريم عنيد. في حقيقة الأمر أن أمريكا ومن دون أن تشعر تجد نفسها تصطف مع سنّة مشاغبين يكرهون أمريكا ولكنهم في بعض الحالات يكرهون الشيعة أكثر. أكثر المواقف السامة المعادية لإيران إنما تأتي من متطرفين تتغذى أفكارهم من أسامة بن لادن.

إن العداء للشيعة هو بمثابة الجينات الوراثية للتيارات الأصولية السنية المعادية للولايات المتحدة كما عبّر (ولي نصر) البروفسور في المعهد البحري في مونتري بكاليفورنيا. وفي معرض شهادته إلى لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للشؤون الخارجية نصح بتهدئة الوضع مع إيران وقال: "إن ذلك سيعود علينا بالضرر".

يشكّل الشيعة قرابة 15% من المجتمع الإسلامي ولكن في نظر الكثير من السنة فإنهم يملكون تأثيرا هائلا لوجود الحكم الشيعي في إيران. عند حبل المشنقة في نهاية ديسمبر ببغداد استخدم صدام حسين كلماته الأخيرة ليدين الأمريكيين و"الفرس" (أي الإيرانيين)، دون أن يذكر إسرائيل.

من مصطلحات الجدل العربي التي كانت تسود في السابق هما كلمتا "الصهاينة" و "الحرب الصليبية" (أي إسرائيل وأمريكا) بينما اليوم دخل عدو جديد يصطلح عنه بـ"الصفويين" (أي الإيرانيون). هذا المصطلح يرمز إلى العائلة الصفوية التي أسست التشيع كدين للدولة الإيرانية في القرن السادس عشر للهجرة.

أكثر الهجمات نكدا على إيران والشيعة هي في الغالب تأتي من الذين وجهوا نيرانهم في السابق على الولايات المتحدة. ظهرت وثيقة في شهر يناير باسم "ميثاق المجلس الأعلى لجماعات الجهاد" صنفت إيران على أنها في مرتبة أعلى من الولايات المتحدة وإسرائيل ضمن لائحة الأعداء. وكانت ضد "العدو الصفوي" على أنه يسعى إلى تدمير الحضارة الإسلامية.

السعودية، ذلك المصدر الرئيسي للفكر الجهادي السام في السابق أصبحت الآن تأجج الغضب ضد إيران والشيعة. في آخر ديسمبر قام الشيخ الكبير عبد الرحمن البراك بتصنيف الشيعة على أنهم "أخطر من اليهود والنصارى". أما الملك عبدالله ففي مقابلته الأخيرة مع صحيفة كويتية توقع هزيمة ما أسماها الحملة المدعومة من إيران لتحويل العالم السني إلى التشيع والتقليل من القوة التاريخية للسنة.

بالطبع المخاوف الإيرانية تحتل قضايا العالم، فالابحاث النووية الإيرانية سببت قلقا واسعا أدت إلى تسارع كل من الاردن ومصر والسعودية الى الاعلان عن برامج نووية محتملة أيضا. كما أن التورط الإيراني في العراق منذ اسقاط الاضطهاد السني لصدام أثار خوفا حقيقيا بأن العراق سيحكمه نظام

التتمه صفحة 7

خطط سرية في البحرين

التتمة من ص 6

موال لطهران.
بدأ الصراع بين السنة والشيعة مع وفاة النبي محمد عام 632م حينما دب الخلاف حول من يستحق خلافته؟ هل والد زوجته (الخيار السني) أم زوج ابنته (المرشح الشيعي)؟ دخل بعدها التشيع في نفق آخر في قلب التنافس الإقليمي بين إيران الفارسية عرقيا والتي أصبحت شيعية وبين أرض العرب عرقيا والتي أصبحت غالبية سنية.
البحرين التي فيها 2500 موظف عسكري أمريكي تلعب دورا رئيسيا في جهود الولايات المتحدة لكبح إيران. فمركز قيادة الاسطول الخامس هنا يوجه أسطول السفن الحربية، دعمت هذا الشهر بفريق حربي ثان من حاملة طائرات. هذه العتلة الأمريكية الرئيسية ضد طهران. وهي مركز مالي وملهى لمرتادي عطلة نهاية الإسبوع القادمون من الجارة السعودية. تفتخر البحرين بإقتصاد حيوي وانفتاح أكبر بكثير من أغلب الدول العربية. ولكن بوصفها دولة ذات أغلبية شيعية خاضعة لحكم السنة، فإنها تقع على خط الزلازل في الصراع السني الشيعي الذي يهز المنطقة
مع مطلع هذا العقد بدأت البحرين بانفتاح في نظامها السياسي. ولكن عندما بدأ الشيعة يطالبون بسلطة حقيقة، توقف هذا الانفتاح، في حين أن واشنطن المنشغلة بالعراق وإيران خففت نداءاتها للديمقراطية هنا وفي أماكن أخرى من المنطقة.
"لقد بدأنا نلحظ بوادر تغير في السياسة الخارجية الأميركية" يقول محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء وأحد أفراد العائلة المالكة السنية، و"لقد أريد للعراق أن يكون نموذجا ناجحا ولكنه مني بالفشل". ويضيف إن عيب الديمقراطية هي أنها تتيح الفرصة لنفوذ جهات خارجية "، وهي عبارة يقصد بها في هذه المنطقة من العالم إيران.
في هذا الشهر انفجر العنف بعد اعتقال الشرطة لثلاثة ناشطين شيعة انتقدوا الهيمنة السياسية للسنّة. ثم أطلق سراح الثلاثة بعد اتهامهم بالإثارة وجرائم أخرى. في منطقة شيعية واحدة في الاسبوع الماضي قام الشباب برمي الزجاجات الحارقة وأطلقت شرطة الشغب القنابل المسيلة للدموع، تبع ذلك اعتقالات أخرى. الصحف المقربة للحكومة ادعت مؤامرة من أجل إثارة الفوضى ونقلت بأن الشيعة فتحوا معسكرات تدريب، أما الشيعة فقد أدانوا هذه التقارير وقالوا بأنها ملفقة.
الشيخ محمد خالد إبراهيم عضو البرلمان البحريني والسني المتشدد يحث زواره على أن يقرءوا منشورا تحت اسم: "الخطط السرية لآيات الله في ضوء الظروف المستجدة" فحوى تفاصيله هو خطة إيرانية للسيادة على الشرق الأوسط وإرغام السنة على التشيع. وهو تقليد في اللهجة والاسلوب لمؤامرة مستوحاة من برتوكولات حكماء صهيون (وهو زيف روسي عمره قرن ونموذج من دعايات معاداة السامية).
"إنه يشرح كل شيء" كما يقول السيد إبراهيم وهو يلوح بنسخة عربية يفترض أنها خطة مترجمة من اللغة الفارسية. لقد عثر عليها من الشبكة المعلوماتية (الانترنت).
ورغم عدائه الواضح لأمريكا فإنه يؤيد أية محاولة لكبح جماح إيران. وهو لا يريد للبحرية الأمريكية مغادرة البحرين لأن ذلك "سيمهد الطريق لإيران" وهذا كما يقول هو "ما يريده الشيعة". "أمريكا هي بمثابة السرطان" ولكن إيران أخطر و "هي أكثر انحرافا بكثير" حسب زعمه.
شرارة إشعال غضب التوتر السني-الشيعي كانت بسبب استثمار عقار متواضع في المحرق التي هي منطقة بغالبية سنية. خمسة من المواطنين الشيعة أبناء جالية صغيرة تنتمي لأقلية عرقية عمرها قرون، وضعوا أموالهم لشراء منزل متداع بحوالي 400,000 دولارا من مالكه السني. سجلوا الشراء وحصلوا على تصريح تخطيط لهدم أكثر هياكل المنزل وبناء بيوت جديدة منفصلة. وأتوا بالمقاولين للبدء بأعمال الهدم.
من أوائل الذين أطلقوا التحذير هو جار سني ورجل دين متعصب يدعى عيسى عدوان. أشتكى السيد عدوان عن "إيرانيين" يريدون تخريب الحي ثم التحق بحملته رجل دين آخر يماثله في الأفكار. بينما هو جالس على أرضية غرفة جلوسه القذرة يقول السيد عدوان بأنه يحتقر أمريكا أيضا ولكنه يعتقد بأن الشيعة هم أسوأ وأنه يتمنى أن يكون الرئيس بوش ضد طهران بقوة. لديه ستة أطفال ويعتقد بأن للشيعة أطفالا كثيرون وأنهم لا يؤدون صلواتهم في أوقاتها. ولكن المزعج كما يقول السيد عدوان هو تبجيل الشيعة لإيران والزعامات الدينية التي كما يعتقد هو بأنها تجعلهم موالون لإيران وليس البحرين. ويضيف السيد عدوان "البيت المجاور كان مجرد هدفهم الأول". الإيرانيون "يريدون احتلال الحي بأسره بل البلاد كلها".
مشاحنة الحي وصلت الى مسامع أوسع وذلك عبر لصق إعلانات معادية لإيران. الإعلانات أغاظت الشيعة وكذلك السنة المعتدلين. أقدمت الشرطة على تمزيقها فورا. "هذه الأمور خطيرة جدا" قال ذلك محافظ المحرق السني سلمان بن هندي.
وعوضا عن إخفاء التخوف من الخطط الإيرانية قام الإعلام المحلي بإثارتها. سلسلة من المقالات زعمت بأن قادة البلاد اكتشفوا خطة سرية إيرانية لشراء أراض عبر وكلاء شيعة محليين. أما السلطات المدفوعة عن طريق سياسيين من السنة فقامت بتشكيل لجنة للتحقيق في الارتباط الإيراني.
وفي إطار حمى الحملات الانتخابية في نوفمبر وديسمبر لبرلمان البحرين الهزيل جدا، دخل العديد من السنة المندفعون في القضية مدعين بأن مصرفا إيرانيا تملكه الدولة، والسفارة الإيرانية كانا يمولان شراء البيوت من قبل الشيعة.
متذكرا: "لقد تحسسنا شيئا في غاية الغرابة" قال المصرفي السابق السني عيسى أحمد أبو الفتح الذي كان في سباق محتدم على مقعد في جزيرة المحرق الصغيرة. وشكل الهجوم على إيران جزءا هاما في حملته. يقول بأن إيران كانت تشتري أراض في البصرة بالعراق، و"لربما لديهم نفس الهدف في البحرين".
وقد هاجم المنافسون محاولات التهويل وإثارة الفزع هذه، إلا أنهم خسروا، حيث فازت التيارات الإسلامية من سنية وشيعية بأغلبية المقاعد النيابية باستثناء بضعة منها، في حين كان الخاسر الأكبر هم العناصر العلمانية التي بإمكانها تجسير الهوة الطائفية.
وفي خضم هذه المعضلة العقارية انفجرت قنبلة مدوية: فقد أصدر مستشار حكومي –سابق- رفيع المستوى، وهو بريطاني الجنسية من أصل سوداني، أصدر تقريرا بوثائق رسمية تتحدث عن مؤامرة وراءها بعض كبار الموظفين السنة المتشددون من أجل تأجيج التوتر الطائفي مستغلين الخوف من إيران ويعملون على بسط السيادة السنية. إحدى تلك الوثائق المتسربة تحذر -ضمن ما تحذر به- بأن الشيعة يشترون أملاكا في المحرق.
يقول المستشار السابق صلاح البندر بأنه أرسل إكتشافه هذا إلى العائلة المالكة في أغسطس الماضي دون أن يستلم ردا فقام بإرساله إلى سفارات كل من أمريكا وبريطانيا وألمانيا وكذلك الصحف المحلية مما أدى ذلك إلى إبعاده إلى بريطانيا فورا. بعد تغطية صحفية واسعة أقدمت الحكومة على إتهام المستشار السابق بسرقة وثائق، وجرائم أخرى. بينماهو ينكر إرتكابه أية مخالفة ويقول بأنه لم يستلم أي إشعار بهذه التهم.
وثيقة أخرى تفيد بأن السلطات البحرينية تستغل العداء الأمريكي تجاه إيران لضرب الشيعة "شارحة للسفارة الأمريكية والمجتمع الدولي بشكل عام" بأن الحزب الرئيسي للشيعة في البحرين انما هو نسخة أخرى من حزب الله" (الميليشيا اللبنانية المدعومة من إيران).
ليس واضحا ما إذا تم اتخاذ اجراء قبال هذه التوصيات أو متى تم خلقها. ولكن كما يقول نشطاء شيعة بأنها تعكس أفكار البعض في الحكومة على الأقل.
"إن استراتيجية الحكومة هي استغلال الشعور المعادي لإيران في الغرب، تحديدا في أمريكا" يقول السيد بندر، المستشار السابق الذي هو سنيّ بنفسه. نائب رئيس الوزراء الشيخ محمد يهزأ من ادعاءات السيد بندر بـ "سخرية" ولكنه يتجنب التعليق بتفاصيل قائلا بأن القضية الآن في يد القضاء.
في نهاية سبتمبر استلم الخمسة الذين اشتروا بيتا إلى جانب بيت السيد عدوان رسالة من وزارة البلديات والزراعة تأمرهم ببيع ممتلكهم وحينها كان البيت قد أهدم أكثره تمهيدا لإعادة البناء. لا تورد الرسالة تفسيرا غير إشارة إلى مرسوم 1975م الذي ينص على التصريح بعمليات شراء من أجل "المصلحة العامة". الشيعة تجاهلوا الأمر، فجاءت الشرطة لإجبار مقاوليهم بوقف العمل.
في ديسمبر أعلن محافظ المحرق السيد بن هندي بأنه سيوقف كل معاملات العقارات كإجراء من أجل الحفاظ على المباني القديمة. رفع الشيعة الناشطون احتجاجاتهم متهمين الحكومة بالتقسيم المناطقي الطائفي.

البيت المجاور للسيد عدوان مازال فارغا. أصحابها الشيعة استلموا للتو رسالة ثانية تأمرهم ببيعه ولكنهم يساومون على التعويض. أما اللجنة التي تنظر في دور إيران فلم تجد أية صلة إيرانية بالموضوع. ولكن يقول السيد عدوان بأن "النفوذ الإيراني تراجع بضعة أمتار" وإذا ما انتقل الشيعة إلى هنا "فإني سأكون محاطا من جميع الجهات

في رحاب انتفاضة مباركة

التتمة من صفحة 1

وذاقوا طعم العذاب في زنزانات التعذيب الخليفية لا يمكن ان يستغفلوا بهذه الاساليب الخبيثة الماكرة، فلديهم قوة الشعور الغريزي التي تبعدهم عن كل ما يسبب لهم الموت والفناء. فلم يعد للمجالس الصورية التي شكلتها العائلة الخليفية الصدى الذي كانت تتوقعه بين المواطنين، بل اصبح الناس يراقبون اعضاء تلك المجالس بأعين مفتوحة وقلوب واعية، ويخضعون اعضاءها لفحوصات دقيقة للتعرف على مواقفهم وتحديد الموقف تجاههم. ويخطيء من يعتقد ان بامكانه "التذاكي" على الحالة الشعبية بجرها الى المشاريع الخليفية الخبيثة، او السعي لتطبيع العلاقات مع هذه العائلة الحاقدة، او اخماد جذوة النضال التي تعتمل في نفوس الجيل الجديد الذي شعر بألم الخداع والمكر الذي اشتمل عليه مشروع الشيخ حمد. ولن يستطيع احد الوقوف بوجه المد الجماهيري الحاشد نحو الحرية، ولذا يجدر بمن لديهم قدر من العقل والحكمة، العودة الى صفوف المناضلين، والابتعاد عن مجالس البغي الخليفية التي شكلت لاضفاء الشرعية على حرب الوجود ضد اهل البحرين وتمرير مشروع التجنيس السياسي الخطير.

يخطيء من يعتقد ان الشعوب بهائم يمكن استدراجها للمقاصل بشيء من الاغراء المادي او الالحان التي تستهويها. فلدى الشعوب، خصوصا المظلومة منها، غريزة حب الحياة، وا لتمرد على الموت، ومواجهة من يريد بها الشر. هذه الشعوب تتناغم مع دعوات الصمود والنضال لان لديها كرامة ليست مستعدة لاهدارها، وحقوقا لا تقبل بالتخلي عنها. قد يستسلم الافراد عندما تتعمق مشاعر الهزيمة والتعب في نفوسهم، اما الشعب فتتجدد طاقاته عبر اجياله. وقائد الامس قد يستسلم عندما يشعر بالضعف والخور، ولكن الشعب له حسابات اخرى تمنعه من الانجرار نحو الهاوية. اليوم تتصاعد الاصوات في البحرين من كل مكان، مطالبة بالصمود وتحدي الطغيان الخليفي بلا هوادة.

تنطلق تلك الاصوات، تارة من حناجر الشباب اليافع الذي تجري في عروقه قيم الحرية وتراث النضال، واخرى من أفواه العلماء الشباب الذين ينطلقون على اساس الايمان الغريزي بالدين وقيمه واوامره بالتحرر من كل ما سوى الله، ولا يبحثون عن الاعذار للابتعاد عن خط مواجهة الظلم والاستبداد، وثالثة من اقلام الكتاب والمثقفين الشباب الذين قرأوا ملاحم البطولة في الانتفاضات السابقة خصوصا انتفاضة التسعينات المباركة، ويأخذون على انفسهم العهد باقتفاء آثار الشهداء الذين ضحوا من اجل الله والحرية والوجود والحقوق. هذه الاصوات تمثل للجيل المناضل، موسيقى متميزة تدفعهم للصمود ورفض قيم الا ستسلام، ويستعصون على سياسات الافساد المالي والسياسي التي ينهجها الحكم للقضاء على ثورة الشعب.

يعيش الوطن هذه الايام حالة صحوة جديدة، تبشر بالخير من جديد، وهي صحوة فرضت نفسها على المنظمات السياسية والحقوقية الدولية، وعلى وسائل الاعلام العالمية. تأتي هذه الصحوة بعد ان استنفذ الحكم الخليفي كل ما لديه من وسائل لاحتواء الوضع وتوجيهه نحو الاستسلام لمشروعه السخيف. فالمنظمات الحقوقية اليوم تسجل الانتهاكات المتواصلة من قبل النظام الارهابي الجاثم على صدور اهل البحرين، بعد توقف دام بضع سنوات، ومنها الاعتقالات التعسفية والتعذيب ومصادرة الحريات العامة والتمييز على اسس مذهبية وعرقية. وما التقارير التي صدرت في الشهور الاخيرة من منظمات دولية مثل هيومن رايتس ووج ومنظمة العفو الدولية ومنظمة "آيفكس" وتقرير الخارجية الامريكية الا بعض من تلك التقارير التي بدأت تحاصر حكم الشيخ حمد وتتهمه بارتكاب جرائم غير قليلة. اما وسائل الاعلام فقد بدأت في الفترة الاخيرة بالاهتمام بما يجري في البحرين، وبثت تقاريرها الصحافية حول الاعتصامات والاعتقالات ونشرت صور المواجهات التي اصبح الكثيرون يشبهونها بما يجري في فلسطين بين اهل فلسطين المظلومين وقوات الاحتلال الاسرائيلية.

هذا برغم الانفاق الكبير الذي تقوم به العائلة الخليفية من اموال الشعب المحروم للتأثير على الرآي العام واسكات المنظمات الحقوقية الدولية. صحيح انها حققت شيئا من التأثير على بعض تلك المنظمات والجهات الاعلامية، ولكن صوت الحق لا يمكن ان يخمد، ولا تستطيع اموال قارون التعتيم على الحقيقة، فالله بالمرصاد لقارون وامواله التي سيخسف الله بها الارض عندما يحين الموعد. ان شعبنا على موعد مع النصر في حربه ضد اعدائه من المحتلين والغاصبين ومرتكبي جرائم التعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز، فمرحى لشعب يتداول على موقع الصدارة فيه أجيال مؤمنة تعشق الحق وتدافع عنه، ولا تلهج السنتها بغير ذلك، وترفض الظلم والطغيان والاستبداد، فطوبى للصادعين بالحق، والمدافعين عن المحرومين، بالتصدي للظالمين والسارقين والمحتلين.

أموتُ واقفاً

بقلم أبو محمد العرادي

أموتُ واقفاً شريفةً
كنخلةٍ باسقةٍ مرفوعة الهامةِ
يُقطعُ رأسُها واقفةً
لكِنها
تظلُ أموتُ واقفاً
واقفةً كنجمةٍ بارقةٍ
تصولُ في ظلامهم كأنّها

أموتُ واقفاً تصُبُ ناراً حارقة
كشمعةٍ تُحرقُ نفسها تُلهبها قلوبُهم
تذوبُ كي تُنير درب غيرها حكام أرضي الفسقة
لكنها تذوبُ
واقفةً أموتُ واقفاً
كنجمةٍ حانيةٍ

أموتُ واقفاً تُشع في سمائنا كأنها
في دولةٍ تصب نوراً باهراً
مارقةٍ حُكامُها يُقضها من خوفها
يروقُهمْ بأن يروها أبناء أرضي البررة
عاهرةً
ذليلةً أموتُ واقفاً
تموتُ عاريةً ولا أعيشُ ساعةً
مسلوبة العزةِ آبقةً منبطحاً
لكنها بالرُغم عنهُم يدوسني بنعله
وعن مجونهم وغيهم طاغية منتفخ
ورغم ثقل قيدهم أوداجه لحقده
تبقى منتفخة